

السلطة و النخبة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية (1962 – 2019)

دراسة حالات: حزب جبهة التحرير الوطني FLN، جبهة القوى الاشتراكية FFS، حركة مجتمع السلم MSP

The Power and Elite inside the Algerian Political Parties (1962 - 2019)
Study of Some cases: the National Liberation Front FLN, the Socialist Forces Front FFS, and the Movement of Society for Peace MSP.

الزبير بولعناصر^{1*}، نورالدين حاروش²

¹جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، zoulanaceur@yahoo.fr

²جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، harrouchen@yahoo.com

Zoubir Boulanaceur^{1*}, Nouredine Harrouche²

¹ University Algiers 3 (Algeria)

² University Algiers 3 (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2021/07/31 تاريخ القبول: 2021/12/03 تاريخ النشر: 2022/01/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية في فترتي الأحادية و التعددية الحزبية الممتدة من استقلال الجزائر عام 1962 إلى غاية بداية ما سمي بالحراك الشعبي سنة 2019، من خلال عينة من الأحزاب الجزائرية، بالارتكاز على آليات التحليل النظري لـ "روبرت ميشلز" و "موريس دوفرجه". تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مظاهر هذه الممارسات التي تتناقى مع مبادئ الديمقراطية و ما يترتب عنها من تناقض بين نصوص و قوانين الأحزاب وممارسات قادتها، و بين نضالها و مطالباتها بديمقراطية النظام السياسي وغيابها داخل تنظيماها، مما خلق حالة من عدم الثقة بين الحاكم والمحكوم على مستويات الدولة و الأحزاب و الشعب.

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية داخل الأحزاب، الزعامة، التداول على السلطة، صنع القرار، صراع الأجنحة.

Abstract :

The present study aims at analyzing the problem of the devolution of power inside the Algerian political parties during the periods of single-party system and the multi-party system, extending from the Independence of Algeria in 1962 to the beginning of what is called the Popular Uprising (Hirak) in 2019 throughout a sample of parties. This study makes use of the techniques of the theoretical analysis set by *Robert Michels and Maurice Duverger*. The importance of the study lies in the fact that it highlights the manifestations of the above-mentioned practice which are inconsistent with the principles of democracy and its repercussions; these are clearly noticed in the contradiction between the texts and laws ruling over the parties and the leaders actions. It is to say that the Algerian political parties struggle and plead for democratizing the political system of the State while they flout the democratic principles inside their organizations. In fact, this practice has created a situation of mistrust between the governor and the governed at the levels of State, parties and people.

Keywords: Democracy Inside Parties, Leadership, Power Devolution, Decision-Making, Clan-Based-Conflict.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تتميز الجزائر بمفارقة غريبة تتمثل في ظهور ووجود الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية قبل وجود الدولة الوطنية، ويعود ذلك للفترة الاستعمارية باعتبار الجزائر آنذاك جزء لا يتجزأ من فرنسا وعليه تم تطبيق اغلب القوانين التي تطبق في الدولة الفرنسية الأم ومنها حرية إنشاء الأحزاب السياسية، ولكن بعد الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية تراجعت الجزائر عن التعددية الحزبية مفضلة بذلك نظام الحزب الواحد ولها مبررات في هذا الاختيار، وبعد حوالي ربع قرن من الحياة الحزبية الأحادية، انفجرت الأوضاع معلنة بذلك الانفتاح السياسي والدخول في تعددية حزبية لم تكن مدروسة، بل الهدف كان امتصاص غضب الشارع، وهو ما مهد الطريق لمختلف الأحزاب السياسية للوصول إلى الحكم من خلال مطالبة السلطة الحاكمة تطبيق الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وقد نسيت هذه الأحزاب أنها هي الأخرى تفتقر للديمقراطية والتداول السلمي داخل قيادتها، الأمر الذي يستدعي مراجعة ديمقراطية هذه المؤسسات الحزبية ومراجعة نظم ولوائح تسييرها الداخلية.

الإشكالية: كيف يمكن تفسير هيمنة قيادة الأحزاب السياسية في الجزائر على السلطة داخل تنظيماتها وغياب الممارسة الديمقراطية داخلها من جهة، والمطالبة بديمقراطية النظام السياسي من جهة أخرى؟ وهل يعود هذا السلوك لوجود ظاهرة الاليجارشية الحزبية حسب تحليل "ميشلز" و "دوفرجه"؟

فرضية الدراسة: التراكمات والممارسات التاريخية للنظام الاستعماري و النظام السياسي الجزائري لها تفسير في احتكار السلطة ودورها في حلقة مغلقة بين أيدي أفراد و عصب داخل الأحزاب السياسية الجزائرية. و للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: التعريف بنظرية النخبة ("ميشلز" و "دوفرجه").

المحور الثاني: ظاهرة السلطة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية محل الدراسة.

المحور الأول: حاول العديد من المنظرين تفسير الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، و لعل أبرز هذه النظريات النظرية التعددية، النظرية الماركسية و نظرية النخبة، هذه الأخيرة التي ارتأينا أن نحلل من خلالها واقع السلطة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية. و قد أسهم في التعبير عن هذه النظرية العديد من المفكرين الغربيين. إذ تعد ظاهرة النخب ضاربة في القدم استنادا إلى تصميم الفيلسوف الإغريقي "أفلاطون" على أهمية أن تقود المجتمع مجموعة من النابحين رأهم في الفلاسفة، فضلا عن التأكيد على أن النخب كانت موجودة في كافة المجتمعات، فهناك الملوك و الكهنة المصريون الذين كانوا يمثلون نخبة المجتمع المصري.

و على هذا السياق يمكن التأكيد على أن ظاهرة النخبة ارتبطت بالإنسان منذ بدء الخليقة، و إن اختلفت صورها ونوعية النخبة نفسها، فهي مرتبطة بسياق زماني و سياق مكاني يحددان نوعها و دورها... إلخ، ثم بعد "أفلاطون" بعدة قرون جاء "سان سيمون" كأول من وضع الخطوط العامة لتحليل النخبة حيث نظر إلى المجتمع كهرم في قمته توجد نخبة سياسية، و أن إصلاح أي نظام حكم لا يكون إلا بتغيير النخبة من الانتماء الأسري إلى امتلاك المؤهلات. بيد أن أول استعمال للكلمة كان في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ثم ما لبث أن توسع ليشمل الجماعات العليا (النبلاء و القادة العسكريين...) ليتم تأصيله في متن البحث الاجتماعي و السياسي مع القرن التاسع عشر وبداية

القرن العشرين و كان الفضل الأكبر في هذه النقلة العلمية لمفهوم النخبة لكوكبة من العلماء و المفكرين من أمثال: باريتو، موسكا، بوتومور، رايت ميلز، روبرت دال و غيرهم. (محمد نبيل، 2021)

و قد صيغت نظريات "النخب" و "دوران النخب" من قبل منظرين ليبراليين لمواجهة المفهوم الماركسي عن الطبقات. و هم يهدفون إلى إظهار أن المجتمعات الرأسمالية لا تعرف طبقات حقيقية تتسم بالديمومة أو الوراثية، و إنما تفرعات يتم الدخول إليها أو الخروج منها بسهولة نسبية فالأفراد العاملون و الأذكاء و المهرة و الخلاقون - الذين يشكلون "النخب" - يمكنهم الارتقاء في درجات السلم الاجتماعي، حتى و لو كانوا يحتلون فيه مكانة متدنية جدا في بدء حياتهم، و على العكس فإن الذين يستفيدون من وضع رفيع منذ ولادتهم يخاطرون باستمرار في الهبوط في حالة الخمول أو البلاهة أو الرعونة أو الترهل. (موريس، 2001، ص ص 161، 162)

و تخضع هذه النخبة لقانون التغيير و التبدل وفقا لمقتضيات التطور الذي تقر به مجتمعاتها على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب و إحلال نخب جديدة وفقا لآلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل و المحتوي للواقع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و التنظيمي. (أميرة، 2021)

فقد عرّف "باريتو" "Vilfredo Pareto" مفهوم النخب في كتابه عن "علم الاجتماع العام" "Traité de sociologie générale" بأنها: « مجموع الناس الذين يظهرون صفات استثنائية و يشنون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات. » ، ثم يقوم بتقسيم هذه الطبقة إلى اثنين: النخبة الحكومية و النخبة غير الحكومية و الذين يسميهم فيما بعد "رايت ميلز" "Wright Mills" نخبة السلطة و "جيتانو موسكا" "Gaetano Mosca" النخبة السياسية، و بهذا يكون مفهوم النخب بهذا المعنى متناقضا مع مفهوم الطبقات بالمعنى الماركسي للكلمة، و يظهر هذا التناقض جليا بوضوح في فكرة "دوران النخب" حيث كتب "موسكا" في هذا الصدد قائلا: « بقيت صفوف الطبقات الحاكمة مفتوحة، و الحواجز التي تمنع أفراد الطبقات الدنيا من الدخول إليها ثم إلغاؤها أو خفضت على الأقل، و سمح تحويل الدولة الاستبدادية القديمة إلى دولة تمثيلية حديثة لجميع القوى السياسية تقريبا، و لجميع القيم الاجتماعية تقريبا، بالمشاركة في الإدارة السياسية للمجتمع». (موريس، 2001، ص ص 162 - 164)

تحاول النخبة الموجودة كبح الانتقال إلى الأفراد من الطبقات الشعبية الذين لهم من الصفات ما يؤهلهم للانتساب إلى النخبة و ذلك باستبعاد المرشحين الجدد أو بامتصاصهم لتجنب الثورات. (شوميليه، 1988، ص 62)

إن الوسائل التي تستخدمها النخبة للمحافظة على صفتها هذه هي "القوة" و "الحيلة" (هذا هو التفسير الميكيفيلي لسلطة الأمير). تقوم هذه الحيلة على تصوير الديمقراطية عبر مصطلحات تتلاءم مع احتفاظ النخبة بمكانها في السلطة. (شوميليه، 1988، ص 64)

و بهذا تعيد نظرية النخبة الاعتبار إلى التفسير بواسطة التفاوت الطبيعي و ترى فيه مبررات التفاوت الاجتماعي. (شوميليه، 1988، ص 63)

ومما تقدم تعتبر النخبة هي الأقلية داخل أي تجمع اجتماعي مثل المجتمع و الدولة و الحزب السياسي، أو على أية جماعة تمارس نفوذا متفوقا داخل المجتمع. (السويدي، د.ت.ن، ص 61)

فقد أكد كل من "باريتو" و "موسكا" من وجهة نظرهم على أن النخبة هي: « مجموعة قليلة من الأشخاص الذين توافرت لديهم شروط موضوعية (الثروة و القدرة) و أخرى ذاتية (المواهب) بالشكل الذي يجعلها متميزة عن باقي أفراد

المجتمع». ليركز بعدهم "لازويل" على تميز النخبة بقدرتها على التأثير من غيرها، أما "ميلز" فقد أضاف علاقة النخبة بامتلاك إمكانية اتخاذ القرار. (محمد نبيل، 2021)

أما فيما يخص النخبة السياسية فتعد أقلية داخل المجتمع و التي لها خصائص و قدرات ذاتية و إمكانيات موضوعية تمكنها من قيادة المجتمع و التأثير في مساره من خلال تحكمها في عملية صنع القرارات السياسية. و من النخب السياسية قادة الأحزاب و كبار مناضليها، و على المستوى المحلي الزعماء و القادة و أعضاء المجالس المحلية. (زكرياء، 2010، ص ص 108، 109)

وبهذا فإن النخبة السياسية تشمل كل الأشخاص الذين لهم القدرة و المصلحة و الرغبة في القيام بدور سياسي ملموس مهما كان شكله داخل المجتمع (زكرياء، 2010، ص 111) للإسهام في بلورة أو على الأقل التأثير في مخرجات النظام السياسي من جهة، و في الرأي العام من جهة أخرى بفضل الوسائل و القنوات التي يجوزهم. (زكرياء، 2010، ص ص 109، 110)

أضف إلى ذلك دور الزعامة داخل النخبة نفسها، و هذا يمثل في حد ذاته " نخبة ممتازة أو عليا " داخل النخبة. (السويدي، د.ت.ن، ص 64)

و من هذا المنطق اكتسى مفهوم النخبة منذ بروزه في فكر الإيطاليين "باريتو" و "موسكا" و أيضا الألماني "روبرت ميشلز" "Robert Michels" في مؤلفه الشهير "الأحزاب السياسية" من خلال دراسته لبعض الأحزاب الاشتراكية لاسيما الحزب الاشتراكي الألماني و النقابات العمالية في أوروبا في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى و الذي صاغ على ضوء ذلك قانونه الشهير "القانون الحديدي للأوليغارشيا" (السويدي، د.ت.ن، ص 70)، و من بعده الفرنسي "موريس دوفرجه" "Maurice Duverger" في كتابه الشهير "الأحزاب السياسية" و اللذان أعطيا أهمية خاصة للتحليل و التفسير السوسيولوجي و السياسي لظاهرة السلطة داخل الأحزاب السياسية من خلال بنيتها الفوقية أو مستوياته الأعلى بحكم مسؤوليتها على تحديد خيارات و توجهات مسارات المجتمع و التغيرات التي تطرأ عليه. (زكرياء، 2010، ص 151) و لذا ارتأينا التركيز على هذين المفكرين الأخيرين نظرا لخصوصية دراستهم التي تعمقت في أغوار تحليل سيطرة النخبة على التنظيمات الحزبية تحت غطاء الديمقراطية و التداول على السلطة. و قد تأثر المفكران كثيرا بمن سبقهما إلى التنظير عن النخبة خاصة منهم باريتو، موسكا و ميلز. (شوميليه، 1988، ص 57)

خلال القرن العشرين حاول "أوستروغورسكي" "Ostrogorski" و "روبرت ميشلز" "Michels Robert" دراسة الأحزاب السياسية، و خلص إلى وجود أقلية متحكمة داخلها تهيمن على أجهزة الحزب، و على عملية اتخاذ القرار، فعمم "ميشلز" هذه الخلاصات عبر ما سماه بـ "القانون الحديدي للأوليغارشية". (لحسن، 2000، ص 19) وكان "ميشلز" زميلا و صديقا لـ "ماكس فيبر" "M. Veber" الذي كتب عن نمو البيروقراطية في المجتمعات الحديثة و نظّر لها، مما جعل الكثير يتأثرون به، منهم "ميشلز" حيث كتب في هذا السياق عن الأحزاب السياسية، وتوصل من خلال دراسته إلى أن الأحزاب الجماهيرية الحديثة، لم تكن و لن تكون قائمة على دعائم ديمقراطية حديثة، لأنها انشغلت كثيرا بالكفاح من أجل القوة، فهي تحكم بواسطة قلة صغيرة العدد، سرعان ما تتخذ شكل الجهاز البيروقراطي. (السويدي، د.ت.ن، ص 109) هذه القلة التي تستأثر بالسلطة. والسيطرة على الحزب تبدأ من الحاجة إلى اختيار

ممثلين مفوضين من أعضائه الذين يستحيل جمعهم كلهم في وقت واحد، ليصبحوا قادة للحزب، فحدث أن تشكلت طبقة من السياسيين المحترفين و الفنيين ذوي الخبرة و الكفاءة، استحوذت على هذه السلطة، وأصبح هؤلاء القادة متمتعين باستقلالية عن الأعضاء، بدلا من أن يكونوا الأداة التنفيذية للإرادة الجماعية. و بالتالي تضيق دائرة الرقابة الديمقراطية، و تتم تجزئة الاختصاصات، ويتشكل نظام بيروقراطي تتوزع فيه الوظائف وفقا لتراتبية يفرضها العمل المنتظم لآلة الحزب، و يصبح زعماء الحزب أسيادا، و أعضاء الحزب أكثر خضوعا لقادتهم من حكومتهم و تنقلص بذلك الديمقراطية داخل الأحزاب، (وحيد، 2008، ص ص 35، 36) و ما يزيد دعما لسيطرة القادة داخل الأحزاب توفرهم على الموارد المالية والقدرات الشخصية المتميزة والإعلام، مما يعزز بيروقراطية الحزب و النزعة المركزية داخله.

و يقابل هذا لامبالاة الجماهير، بل و حاجتها للانقياد و التوجيه من قبل القادة، إضافة إلى ميزة الجماهير بالاعتراف بالجميل للقادة الذين يتكلمون باسمها. (عبد القادر، 2010، ص 288)

و لهذا فإننا نجد أن القائد أو الزعيم الذي بيده السلطة و تعود على ممارستها، يجد صعوبة في التنازل أو التخلي عنها، مع العلم أن ممارسة القوة في حد ذاتها تحدث تحولا نفسيا في شخصية القائد فيعتد بنفسه، و يبالغ في عظمته، ثم يلجأ في النهاية إلى ادعائه بأنه صاحب الفضل في هذا التنظيم، (السويدي، د.ت.ن، ص 71) بل يؤدي إلى الدمج بين شخص الزعيم و الحزب تدريجيا، خاصة عندما يخلط زعماء الأحزاب بين أهدافهم الشخصية وأهداف الحزب، و الذي يعبر عنه "ميشلز" على لسان القادة، بقوله "الحزب هو أنا". (عبد القادر، 2010، ص 300)

جاء بعده المفكر الفرنسي "موريس دوفارجيه" Maurice Duverger والذي رأى أن الأحزاب لا تعرف ببرامجها أو الطبقة التي تتبعها، و إنما بطبيعة تنظيماتها، كما تتميز إدارة الأحزاب بميزة مزدوجة: المظهر الديمقراطي والواقع الأوليغارشي، و يرجع ذلك أن الديمقراطية هي مصدر الشرعية و العقيدة المسيطرة، ولذلك تضطر الأحزاب للظهور بمظهر ديمقراطي لكن الضرورات العملية تحملها على تطبيق العكس. (وحيد، 2008، ص ص 35، 36)

من الطبيعي أن تنزع إدارة الأحزاب إلى اتخاذ شكل أوليغارشي إذ تعمد "طبقة من الرؤساء" إلى تكوين طائفة مغلقة على نفسها، أي تكوين "حلقة داخلية" يصعب ولوجها.

فمن حيث المبدأ، يفترض بالانتخاب أن يمنع نشوء الأوليغارشية، أما في الواقع، فيبدو أنه يعززها. فالجماهير بطبيعتها محافظة، إذ هي تتعلق برؤسائها القدامى، و تقف موقف الحذر من الوجوه الجديدة. (موريس، 2011، ص 161)

كما لاحظ "دوفارجيه" أن تطور الأحزاب السياسية، في بداية القرن العشرين تميز بتزايد سلطة القادة، والاتجاه نحو نمو السلطة و شخصيتها. (عبد القادر، 2010، ص 300)

و يشكل جهد القادة الرامي إلى التقليل من أهمية الإجراءات التي تحدّ من حريتهم و من امتيازاتهم، الشكل الأول لنزعة الرؤساء نحو تقوية سلطتهم، أما الشكل الآخر فيتألف من تطوير الأساليب التي تمكنهم من الحصول على طاعة الجماهير: الإكراه و الإقناع.

فأنشئت المحاكم و "لجان الانضباط" وأقرّ نظام عقوبات متكامل منها ما هو أدبي بحت (كالتوبيخ) ومنها ما هو مادي، كإنزال الرتبة (بالنسبة إلى الرؤساء)، و التوقيف عن العمل، و المنع من ممارسة الوظيفة داخل الحزب، وأخيرا الطرد الذي هو أقسى العقوبات جميعا. (موريس، 2011، ص 182) و بالمقابل منحت مكافئات مشجعة كالترقية و الترشيح و توزيع الموارد وغيرها أو عن طريق الإقناع. (عبد القادر، 2010، ص 301)

و قد يحدث الانقسام نتيجة اختلاف الآراء داخل الطبقة الحاكمة. فلكل فئة بذاتها بنيتها السلطوية، و لا يحدث الانقسام على مستوى الجماهير، بل على مستوى الكادرات العليا، و لا تشكل هذه الفئات المنشقة، بطبيعتها بالذات، معارضا نابعة من القاعدة، بل معارضا آتية من القمة. بالرغم من ذلك، فإن وجودها يؤدي إلى إضعاف طبيعي لسلطة الرؤساء، بسبب الانقسام الذي يحدث فيما بينهم. (موريس، 2011، ص 183)

و يلعب قادة الأحزاب دورا أساسيا في اختيار نواب المستقبل الذين تعينهم "الحلقة الداخلية". وبالعكس، إذا كانت الترشيحات الحرة ممكنة، أو إذا كانت شخصية المرشح تلعب دورا أساسيا في الانتخابات، بحيث تتعلق اللجان الحزبية بالمرشح أكثر مما يتعلق المرشح بها فعندها يتم اختيار البرلمانين خارجا عن "الحلقة الداخلية" و عن أوليغارشية الحزب، وفي هذه الحالة يلعب البرلمانين دورا مهما في إدارة الحزب، فتنتفتح "الحلقة الداخلية" و يصبح تنقل النخبة ودورانها ممكنا. (موريس، 2011، ص 162)

أما عن تجديد القادة خاصة كبار السن أو الشيخوخة، فهناك عدة عوامل تعيق وصول الشباب إلى المناصب القيادية داخل الأحزاب، كرجبة القادة البقاء في مناصبهم، و أن التغييرات تحدث اضطراريا بسبب الوفاة أو التقاعد الإرادي للقائد القديم. العامل الثاني يتمثل في الميولات النفسية للجماهير التي تجذب الوجوه المألوفة و التقليدية، و تكره أو تحشى من التغيير. و العامل الأخير يتمثل في الأقدمية إذ كثيرا ما يؤخذ مبدأ الأقدمية في خدمة الحزب كمعيار للحصول على الامتيازات خاصة فيما يتعلق بالترقية في المناصب العليا، الشيء الذي يؤدي إلى إقصاء آلي للعناصر الشابة من منافسة العناصر القديمة في الأحزاب، (عبد القادر، 2010، ص 321) وربما كان للغيرة في نظر "دوفارجيه" أثر بهذا الشأن، لأن التقدم في السن هو وحده الذي يثير الحسد، و وحده الذي لا يجرح الإحساس بالمساواة. و بالعكس فإن تفوق الشباب يتخذ مسلكا أرسقراطيا. فتندمج غير المساواة و خصومة الأجيال بغية مقاومة تجديد الكادرات في الأحزاب الديمقراطية. (موريس، 2011، ص 170)

و قد لقيت نظرية النخبة العديد من الانتقادات، خاصة من قبل المدافعين عن النظرية التعددية و الماركسية من أهمها: أن القانون الحديدي ل"ميشلز" مبالغ في حتميته رغم صعوبة تعميمه بسبب وجود تباينات مهمة في الهيكل التنظيمي للأحزاب السياسية المختلفة.

عدم القدرة على تحديد المقصود بالديمقراطية و استحالة أن يقوم جميع أعضاء الحزب بالمشاركة بشكل فعال و ناشط في اتخاذ جميع القرارات داخل الحزب. (وحيد، 2008، ص ص 37، 38)

الخلط بين عدم المساواة في النفوذ بين القادة و الأعضاء و بين حكم القلة (الأوليغارشية)، وهل سيظل جميع القادة متحدين عند تعرضهم للضغوط من القواعد؟. و ما الدليل على استمرارية القلة في السيطرة؟. و إلى أي مدى يمكن للقادة الاستغناء عن الرأي العام و عن مصالح الحزب للحصول على مصالح شخصية تمكنهم من السيطرة و التحكم. (أحمد سمير، د.ت، ص 275)

أن عجز الجماهير عن صد هيمنة قادة الأحزاب ناتج عن الظروف الاقتصادية السيئة و الأوضاع التعليمية و الثقافية و في حالة تحسنها ستزول روح خضوع الجماهير للقلة. فالقوة السياسية و الاقتصادية غير المتساوية تعطي رأس المال و تعطي نفوذا جوهريا للهيمنة. (وحيد، 2008، ص ص 43-46)

المحور الثاني: محاولة إسقاط ما جاء في النظريات السابقة، على واقع النخب و القادة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية و مسألة التداول على السلطة فيها خلال مرحلتي الأحادية و التعددية الحزبية من خلال نماذج الدراسة.

المرحلة الأولى: الأحادية الحزبية: تم فيها ترسيم الحزب الواحد و تقنين الأحادية الحزبية تحت ذريعة الوحدة الوطنية، وسد الطريق أمام المعارضة التي بقيت تعمل رغم المضايقات القانونية و الأمنية. فقد جاءت العديد من المواد في الدساتير (1963، 1976) و المواثيق (1964، 1976، 1986)، لتدعم هذا المسار، مما أثر على قادة و مسيري الأحزاب السياسية الجزائرية الذين كان معظمهم مناضلين و مسيري الحزب الواحد. (عبد النور، 2010، ص 155)

حزب جبهة التحرير الوطني:

فترة رئاسة أحمد بن بلة (1962 – 1965): إن التنافس والصراع كان حاضرا دائما حتى داخل المكتب السياسي و الحزب الواحد ذاته، و مردّه يرجع إلى الصراع على السلطة المشخصنة الانفرادية، حيث انتقل الصراع بين "بن بلة" رئيس الحكومة و المكتب السياسي، و "محمد خيضر" عضو المكتب السياسي و الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني. فكلاهما يريد أن يستخدم الحزب للوصول إلى السلطة. فبعد ندوة إدارات الحزب بالعاصمة ما بين 04 و 06 أبريل 1963، و بعد اجتماع أعضاء المكتب السياسي يوم 16 أبريل 1963، أعلن "محمد خيضر" عن استقالته من الأمانة العامة للحزب، و يعتقد بعض الباحثين أنه أرغم على الاستقالة، و عين المكتب السياسي بعد ذلك "بن بلة" أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني يوم 17 أبريل 1963، وهذا يدل على أن "بن بلة" عمل على إبعاد الذين كان لهم دورٌ تاريخيٌّ في تفجير الثورة الواحد تلو الآخر، حتى ينفرد بالبقاء كرمز للزعيم التاريخي. (عبد الكريم، 2018، ص ص 82-84) ليتوصل بعدها إلى رئاسة الجمهورية وذلك للسيطرة على كامل دواليب الحكم في البلاد. (عبد الكريم، 2018، ص 85) و تم تجميد العمل بدستور 1963 بعد ثلاثة أسابيع فقط من إصداره و بقي معطلا إلى غاية سقوط الرئيس "بن بلة". (صالح، 2012، ص 101) و نظرا للرمز التاريخي لجبهة التحرير الوطني عند عامة الشعب الجزائري فقد تم استغلاله من قبل النخبة الحاكمة لكسب رهان الشعب. (عبد العالي، 2004، ص 192)

فترة رئاسة هواري بومدين (1965 – 1978): الزعامة في البداية كانت محصورة في مجموعة و جدة أو مجلس الثورة، ثم ضيق لتصبح في شخص واحد هو الرئيس "هواري بومدين" الذي استطاع بفضل الخطاب الشعبي أن يصل إلى مستوى عال في الزعامة وهو الكاريزما، مما خلق أزمة جديدة في النظام السياسي بعد وفاته، (توازي، 2006، ص 163) و أصبح الحزب تحت رحمة "هواري بومدين" بتعيينه لبعض مسؤولي الحزب لتسيير أمانته العامة و خضوعها لمجلس الثورة أو لشخص الرئيس "بومدين" بين التعيين و الفصل لقيادة الحزب، خاصة بعد تحويله إلى جهاز سياسي مساعد يمارس بعض الصلاحيات و يعمل تحت إشراف مجلس الثورة مثله مثل نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين. و القصد من ذلك تصحيح الأوضاع داخل الحزب. (منال، 2018، ص 374)

حيث عوض المكتب السياسي بهيئة جماعية يوم 17 جويلية 1965 اسمها "الأمانة التنفيذية للحزب" مشكلة من خمسة أعضاء (صالح، 2012، ص 122) برئاسة "الشريف بلقاسم" و كان الهدف منها تطهير الحزب من كل العناصر التي يشك في موالئها لقيادة مجلس الثورة، فضلا عن من تبدي رفضها لهذه القيادة، (عبد الكريم، 2018، ص 93) بالإضافة إلى تهميش و تحطيم الحزب و إقصاء الخصوم تدريجيا. (توازي، 2006، ص 92) ثم تم تعيين "قايد أحمد" بعدها في 10 ديسمبر 1967 مسؤولا على الحزب و "محمد الشريف مساعدي" مساعدا له، (توازي، 2006، ص

94) و تم إعفاء "قايد أحمد" من مسؤوليته للحزب بتاريخ 20 ديسمبر 1972 و لم تعين قيادة مجلس الثورة مسؤولاً للحزب، و إنما غدا "محمد الشريف مساعدي" مساعد "قايد أحمد" منسقا للحزب دون تعيين رسمي. ليعلن بعدها "محمد الصالح يجياوي" عضو مجلس الثورة مسؤولاً تنفيذياً للحزب في 14 نوفمبر 1977. (عبد الكريم، 2018، ص 95) فالحزب تحوّل إلى وسيلة في يد الدولة و تابعا لها وليس العكس. (خميس، 2008، ص 132)

فترة رئاسة "الشاذلي بن جديد" (1978 - 1989): تم فيها إعادة الاعتبار للحزب، عرفت هذه المرحلة عقد أربعة مؤتمرات للحزب، ففي المؤتمر الرابع المنعقد من 27 إلى 31 جانفي 1979، تم خلاله تعيين "الشاذلي بن جديد" مرشحا وحيدا لمنصب الرئاسة، كما انتخبت اللجنة المركزية والمكتب السياسي الذي يرأسه الأمين العام للحزب (الرئيس)، (منال، 2018، ص ص 347، 348) حيث قام بتقوية الحزب ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش، فهو يدرك جيدا أنه لا يمكن أن يسيطر على الحزب و الدولة دون سيطرته على الجيش، (عبد النور، 2010، ص 44) و قام بدعم "محمد الشريف مساعدي" الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية بعد المؤتمر الاستثنائي المنعقد في جوان 1980، (عبد النور، 2010، ص ص 44، 45) ثم المؤتمر الخامس المنعقد ما بين 19 و 22 ديسمبر 1983، حتى آخر مؤتمر انعقد في مرحلة الأحادية الحزبية من 26 - 28 نوفمبر 1988، و شكل هذا الأخير محطة هامة في مسار الإصلاحات السياسية خاصة فيما يخص السهر على توفير حياة ديمقراطية داخل الحزب. (منال، 2018، ص 348) في ظل الصراع الذي كان سائدا بين المحافظين والإصلاحيين داخل النظام السياسي والحزب، و خروج الصراع إلى العلن خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، و تم التضحية ب "محمد الشريف مساعدي" الأمين العام للحزب، ثم استقالة الرئيس "بن جديد" من رئاسة الحزب، و تراجعت علاقة الحزب مع أجهزة الدولة بالتحاق الحزب بالمعارضة في ظل رئاسة "عبد الحميد مهري" للأمانة العامة للحزب.

خلال هذه المرحلة من التجربة الحزبية الأحادية و ما أفرزته عن مكانة الحزب داخل هياكل الدولة وموازن قوى بين الأجهزة المختلفة، كان من السائد أن تتداخل الإدارة و الأجهزة الأمنية المختلفة في عمل الحزب الداخلي على المستوى المركزي و المحلي، و أن تتدخل في التعيينات و تحديد المهام و تنظيم الانتخابات التي يترشح إليها مناضلو الحزب، وحتى تحديد نتائجها مسبقا. (عبد الناصر، 2011، ص ص 20، 21)

و أصبح الحزب يؤدي وظيفة الإخضاع الأيديولوجي للناس كما يفعل الإعلام الرسمي أو المدرسة وسواهما من مؤسسات أيديولوجية. (عبد الإله، 2007، ص 57)

جبهة القوى الاشتراكية (FFS): بعدما أحقق "حسين آيت أحمد" في معارضته داخل المجلس التأسيسي، بعد تداعيات أزمة صيف 1962، و بعد تعيينه كنائب عن سطيف في المجلس التأسيسي لاقى نشاطه في داخله معارضة شديدة، بالإضافة إلى إقصائه رسميا عن بعض الوظائف السامية في الدولة (وزارة الخارجية التي كانت شاغرة في حينه و سفارة واشنطن...)، (حسيبة، 2012، ص 177) و في 09 جويلية 1963 انضم إلى التمرد المسلح الذي قاده العقيد "محمد أولحاج" قائد الولاية الثالثة، الذي بقي في منطقة القبائل يناهض القوة التي استولت على الحكم منذ خريف 1962، (عبد الكريم، 2018، ص 226) ثم عمد "آيت أحمد" إلى تكوين حزب سياسي معارض في 29 سبتمبر 1963، أسماه جبهة القوى الاشتراكية، (ياسين، 2010، ص 59) انخرط حزبه في الأهمية الاشتراكية الدولية.

(René, 2007, P 52) و شرع في تدريب مقاتلين في منطقة القبائل بمساعدة "محمد أولحاج" و القيام بعمليات عسكرية، و ذلك ما بين 1963 و 1964، (عبد الكريم، 2018، ص 226) و لكن حرب الحدود مع المغرب (حرب الرمال) في أكتوبر 1963 أتاحت الفرصة لالتحاق بعض قادة الحزب و معظم جناحه العسكري بالسلطة ومنهم العقيد "محمد أولحاج"، (ياسين، 2010، ص 59) و بقي التمرد معلقا، و "آيت احمد" مع حزبه الذي هو الرئيس والزعيم، (René, 2007, P 52) مما أضعف مقاومته التي انحصرت في منطقة القبائل و العاصمة والمهجر، (ياسين، 2010، ص 59) وتم القبض عليه بالقرب من مدينة تيزي وزو سنة 1964، و اقتيد إلى سجن الحراش، و صدر في حقه حكم الإعدام (عبد الكريم، 2018، ص 226) في أبريل 1965، ثم استبدل الحكم بالسجن حيث بقي إلى غاية فراره من سجن الحراش يوم 30 أبريل 1966 و اللجوء إلى أوروبا للإقامة بسويسرا. (صالح، 2012، ص 46) و قد زاد الحراك الأمازيغي نشاطا خاصة بعد أحداث "الربيع البربري أو الأمازيغي" في 10 مارس 1980، و بدأت المطالبة بإحياء و ترسيم الثقافة و اللغة الأمازيغية خاصة في فترة الثمانينات. (زيدان، د.ت، ص 223، 224)

جماعة الإخوان المسلمين الجزائرية: بقيادة "محفوظ نحناح" و "محمد بوسليمان" فقد بدأت العمل السري في عام 1963 مستندة في مرجعيتها منهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية، (إسماعيل، 2009، ص 163 و ص 168) و بدأ ظهورها العلني سنة 1969 عن طريق تحرير بيانات سرية ضد السلطة تحت عنوان "جند الله" في هذه الأثناء انطلقت فكرة المساجد الجامعية، و بدأت مظاهر التدين تظهر في الأوساط الجامعية، و بعد البيانات السرية لجماعة الإخوان، عملت الجماعة على توسيع نشاطها عن طريق فكرة المعارض الخاصة بالكتاب الديني، و أثناء المناقشات التي جرت حول الميثاق الوطني لسنة 1976، خرجت جماعة الإخوان المسلمين الجزائريين بتسمية جديدة هي "جماعة الموحدين" و عارضت مشروع الميثاق لتعارضه مع الإسلام و القيم الاجتماعية للمجتمع، حيث أصدرت بيانا مطولا بعنوان "إلى أين يا بومدين؟"، (سليمان، 2013، ص 54) بالإضافة إلى قيامها بعملية ميدانية تخريبية في صيف 1976، (إسماعيل، 2009، ص 120) حيث قام بعض أفراد الجماعة بتقطيع أسلاك الهاتف و تكسير أعمدة الكهرباء و الكتابة على الجدران، (سليمان، 2013، ص 54) مرفقة بتوزيع منشورات تندد فيها بسياسة القمع و تدعو فيها إلى الرجوع إلى الإسلام كمصدر للتشريع. و بعد خمسة أشهر من الحادثة تمكن النظام من إلقاء القبض على معظم قيادات الجماعة و منها "محفوظ نحناح" (إسماعيل، 2009، ص 120) الذي حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة بتهمة تدبير انقلاب ضد نظام الحكم. (حسيبة، 2012، ص 181)

و تم الإفراج عن مساجين الحركة الإسلامية عند صعود "الشاذلي بن جديد" إلى الحكم وأُفرج عن "محفوظ نحناح" و جماعته عن طريق عفو شامل. (سليمان، 2013، ص 55) و استمر النشاط الدعوي المكثف للحركة الإسلامية، مع المضايقات التي تلقاها الحركة الإسلامية، خاصة بظهور الجماعة أو الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة "مصطفى بويعلي". (مصطفى، 2009، ص 202)

المرحلة الثانية: التعددية الحزبية: بعد تراكم و تفاقم الأزمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، و التي دفعت نحو انفجار أحداث أكتوبر 1988 و ما نتج عنها، مما جعل السلطة اللجوء إلى الانفتاح السياسي من خلال دستور 23 فبراير 1989، و الذي تنص المادة 40 منه على: "حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به"، و جاء

قانون الجمعيات السياسية ليفصل في ذلك، حيث تأسس بعدها حوالي 60 حزبا سياسيا معترفاً به. ثم تقلص عددها إلى 28 حزبا عام 1997، ليرتفع العدد مرة أخرى إلى أكثر من 60 حزبا عام 2015، و قد برزت على الساحة السياسية معظم التيارات و الأحزاب التي كانت تنشط سرا في فترة الأحادية في إطار الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، مطالبة السلطة بممارسة الديمقراطية الفعلية و الابتعاد عن احتكار السلطة من قبل نخبة سياسية عسكرية معينة، و من هاته الأحزاب جبهة القوى الاشتراكية وحركة مجتمع السلم و حتى حزب جبهة التحرير الوطني الذي بدأ هذه المرحلة بمعارضته للنظام قبل عودته إلى وظيفته القديمة لمساندة ومشاركة السلطة.

فهل انفتحت قيادات هذه الأحزاب على قواعدها، و تقاسمت السلطة معها، كما تطالب هي النظام السياسي بذلك ؟ أم أنها مازالت محتكرة كراسي السلطة داخل تنظيماتها ؟.

حزب جبهة التحرير الوطني: لقد اختير " عبد الحميد مهري" ليكون ممثلا لجبهة التحرير الوطني في هذه الفترة التي انفصل فيها الحزب عن السلطة و بعد المعارضة القوية التي أبداها الأمين العام، خاصة اعتراضه على إيقاف المسار الانتخابي، و مشاركته في مجموعة العقد الوطني بروما، و رفضه للحل الأممي و الرضوخ لانتخابات رئاسية سنة 1995 في ظل سيطرة المؤسسات الانتقالية و الجهاز العسكري و الأمني، و لذلك فمنذ مطلع سنة 1996 أخذت المعارضة الوظيفية تعرف آخر أيامها، إذ بدأ التركيز يقع لا على تقوية الحزب كحزب معارض، و إنما على ضرورة العودة إلى الأصل اعتبارا من أصحاب هذه الدعوة أن الحزب قد عرف انحرافات خطيرة و حان الوقت لوضع حد لها، و قد توج تصحيح الانحراف هذا بتدبير ما سمي بـ "المؤامرة العلمية" أو " الانقلاب العلمي" (هناد، 2005، ص 110) الذي دبرته بعض الأطراف في نخبة الحزب، و على رأسهم " عبد القادر حجار" و " عبد الرحمان بلعياط" الذين تولوا هذه المهمة، (جمال الدين، 2006، ص 182) لدفع الأمين العام " عبد الحميد مهري" إلى الاستقالة، (هناد، 2005، ص 110) والإطاحة به مع أنصاره بطريقة غير ديمقراطية بسبب معارضته الشديدة للسلطة المركزية، و هذا ما أدى إلى اتهام أجهزة الأمن في الجيش في دعم الحركة التي تولت الإطاحة بـ "مهري". (جمال الدين، 2006، ص 182) وهو ما حدث فعلا في اجتماع اللجنة المركزية المنعقدة في 17 جانفي 1996 حيث تم تعيين أمين عام جديد على رأس الحزب تمثل في شخصية " بوعلام بن حمودة". (هناد، 2005، ص 110)

و لذلك توجب فهم تطور تنظيم حزبي ارتبط بنظام سياسي و لم يعرف لنفسه وجودا خارج السلطة و في صعوبة التخلص من عبء و رواسب الماضي التي تشدُّه عن ان يكون غير ذلك. فهو حزب عصب، أي أنه عبارة عن جماعات تعودت أن لا يكون نشاطها السياسي إلا مرتبطا بالسلطة مهما كان شكلها. (هناد، 2005، ص 109)

لتم الإطاحة من جديد بـ " بوعلام بن حمودة" من على قيادة الحزب سنة 2001، (منال، 2018، ص 348) عندما أصبح يعبر عن غضبه من السلطة التي لا تستشير حزبه، و لا تشاركه في القرارات و لا في الخيارات السياسية والاقتصادية على حد تعبيره، و تعويضه بـ "علي بن فليس". (جمال الدين، 2006، ص 182)

و كان من أهم تلك الحقائق أنها جبهات صورية لا تنطوي على أي مضمون سياسي من قبيل احتواء عصابة أو نظام سياسي قائم، و أنها ليست أكثر من ديكور سياسي خارجي للتمويه أو التلميع و لإخفاء طبيعة السلطة بوصفها سلطة حزب واحد. (عبد الإله، 2007، ص ص 52، 53)

و بعد انعقاد المؤتمر الثامن الذي جدد الثقة في "علي بن فليس" كأمين عام للحزب و مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، نتج عنها إبعاد "بن فليس" من رئاسة الحكومة في ماي 2003. (منال، 2018، ص ص 348، 349) شهدت هذه الأزمة تصاعداً تدريجياً قاد في بعض الأحيان إلى استعمال عنف مادي دموي بين أنصار الأطراف المتصارعة على زعامة الحزب. (توازي، 2006، ص 165)

و تم إعادة عقد المؤتمر الثامن أيام 30 و 31 جانفي و 1 فيفري 2005 بعد رفع التصحيحين دعوى قضائية تطعن في شرعيته، و بعد ثلاثة أيام انتخب المؤتمر "عبد العزيز بلخادم" أمينا عاما للحزب، (عبد الناصر، 2011، ص ص 40-42) و تم خلال المؤتمر تركية "عبد العزيز بوتفليقة" ليشغل منصب رئيس الحزب الذي تم استحداثه، و لكنه قبل بالرئاسة الشرفية فقط. (منال، 2018، ص 349)

إن إعادة النظر في شرعية المؤتمر الثامن من طرف مجلس الدولة، و في قيادة الأمين العام المنتخب، يؤكد أن أبعاد الأزمة أخطر من أن تكون أزمة داخلية لحزب سياسي ما، و أبعد من أن تكون صراعا داخليا على الزعامة في الحزب، لأن الأزمة تم حلها بسهولة بعقد مؤتمر جديد، و تعيين قيادة جديدة، لكنها في الواقع كانت تعبر عن رهانات سياسية أهمها (توازي، 2006، ص ص 166، 167): تصفية الصراع داخل السلطة بين داعمين لعهد جديد لـ"عبد العزيز بوتفليقة" ورافضين لتجديد عهده حتى داخل القيادات العسكرية و التي تمت بعدها إقالة "محمد العماري" رئيس الأركان لدعمه لـ"بن فليس" مع كتلة كبيرة من مناضلي جبهة التحرير الوطني و داخل السلطة الفعلية، (عبد الناصر، 2011، ص ص 42، 43)، (بوضياف، 2011، ص 14) إضافة إلى توطيد سلطة جبهة التحرير الوطني في أعلى هرم سلطة الدولة بصرف النظر عن كون فيها. (توازي، 2006، ص 167)

فمنصب الأمين العام لجبهة التحرير يخضع لاتجاهات النظام السياسي و مفرزات الصراع داخله. تمّ بعدها إسقاط "عبد العزيز بلخادم" سنة 2013 من الأمانة العامة للحزب بعد انتخابات محسوبة النتائج وخطط لها، أدت بعد صراع مرير بين أجنحة السلطة إلى استقرار الأوضاع بتزسيم "عمار سعيداني" أمينا عاما بمؤتمر أبعدت عنه كافة المعوقات. (جلال، 2016) وذلك في أعقاب ما سمي بـ "الربيع العربي" و الدفع نحو ضرورة التغيير السلمي الذي أعلنه الرئيس "بوتفليقة"، فالسلطة تبحث عن التجديد الذي يخدمها، و لذلك لا تترك بالضرورة المؤسسات الأحزاب إدارة عملية التطهير الذاتي بالطرق الديمقراطية عبر مؤسسات الأحزاب، لأن الأمر يتعدى مجرد ترحيل رؤوس أحزاب الموالاتة إلى خلق واقع جديد داخل المشهد السياسي. (الأمين، 2016، ص ص 198، 199)

ليستقل "عمار سعيداني" فيما بعد يوم 22 أكتوبر 2016 تاركا مكانه للوزير الأسبق "جمال ولد عباس"، ليستقل هو الآخر من المنصب يوم 14 نوفمبر 2018، لنفس العذر مع سابقه و هو أسباب صحية، تاركا المنصب لـ"معاذ بوشارب" و الذي تمت تنحيته هو الآخر يوم 12 ماي 2019 تحت ضغط الحراك الشعبي، الذي بدأ في 22 فيفري 2019، ليخلفه "محمد جميعي" يوم 30 أبريل 2019 ليدخل هذا الأخير السجن تحت طائلة الفساد التي عمت على ما سمي بالعصابة الحاكمة بعد استحالة العهدة الخامسة للرئيس "بوتفليقة" بسبب تدهور حالته الصحية، ليتم بعده تعيين "علي صديقي" خلفا لـ"جميعي" يوم 16 سبتمبر 2019، ثم بعدها تركية "أبو الفضل بعجي" يوم 30 ماي 2020 خلفا لـ"علي صديقي" على الأمانة العامة للحزب.

إن هذا الصراع في تعيين أو تنصيب هذا أو ذاك على قمة هرم السلطة في جبهة التحرير الوطني يرجع إلى الصلاحيات الواسعة للمراكز القيادية داخل الحزب، على غرار منصب الأمين العام و رئيس الحزب، مقارنة بصلاحيات المؤسسات خاصة الوسطى و القاعدية، فهي صلاحيات توضح لنا بالتفاصيل كيف تتمركز لدى قيادة الحزب الممثلة في شخص الأمين العام والرئيس، الكثير من الصلاحيات التي تعيد النظر جدياً في تساوي حقوق و واجبات المناضلين داخل الحزب، مع كل ما يترتب عنها من سيطرة أوليغارشية للسلطة، بين عدد قليل من القياديين الذين يتجمعون حول الرئيس أو الأمين العام على حساب أغلبية المناضلين الذين لم يبقَ أمامهم حل سوى الركون إلى هذا الأمر الواقع، أو الابتعاد عن النشاط الحزبي مؤقتاً أو كلياً، أو الانشقاق و التمرد على الحزب بالنسبة إلى الأقلية التي تريد أن تعبر عن رأي سياسي، كما أصبح عادة الكثير من القياديين الراضين لهذا الأمر الواقع، حتى من بين الذين قاموا بتسييره أو الاستفادة منه، كممارسة في مرحلة ما. (عبد الناصر، 2011، ص 23)

أضف إلى ذلك أن عدم ارتباط الحزب بقيادة كاريزمية واضحة، و التغيير المستمر في سياساته من فترة إلى أخرى و علاقاته بأطراف خارج محيطه الداخلي، للدليل واضح على عدم وجود استقرار في قيادته وتنظيمه، مما يجعل استحالة تعميم مظاهره على جميع الأحزاب الأخرى، لاسيما المعارضة منها. (جمال الدين، 2006، ص 146)

جبهة القوى الاشتراكية (FFS): بعد عودة "حسين آيت أحمد" من منفاه عام 1989، حصل الحزب على اعتماده الرسمي في 20 نوفمبر 1989، (بوهند، 2013، ص 15) شاركت الجبهة في أول انتخابات تشريعية في عهد التعددية في ديسمبر 1991، و احتلت المرتبة الثانية في الدور الأول بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، (عبد النور، 2010، ص 139) و بعد إيقاف المسار الانتخابي في جانفي 1992، شاركت الجبهة في مسار المعارضة ومعارضة المؤسسات الانتقالية غير الشرعية للسلطة، بداية باجتماع روما مع مجموعة العقد الوطني، ثم العودة إلى المشاركة المحتشمة أحيانا كالاتخابات الرئاسية لسنة 1999، و إلى خيار المقاطعة في الكثير من الأحيان.

و يعد زعيم جبهة القوى الاشتراكية شخصية حزبية تاريخية، ناضل في حزب "مصالي الحاج" لينفصل عنه و هو شاب مع مجموعة آخرين ليكوّنوا جبهة التحرير الوطني، لينفصل عنها بعد الاستقلال مباشرة مكونا حزبه الخاص به "جبهة القوى الاشتراكية"، و لكن مع مرور الزمن تبين أنه يقوم بنفس العمل الذي عمله غيره معه في شخصنة الحزب و مركزة السلطة، فهو يقود الحزب منذ تأسيسه سنة 1963 إلى غاية تخليه عن رئاسة الحزب في 22 ديسمبر 2012، عن عمر ناهز 86 سنة، أي ترأس الحزب حوالي 49 سنة منذ توليه إلى غاية تخليه عن الرئاسة قبل المؤتمر الخامس للحزب، هذا و رغم غياب الزعيم عن أرض الوطن منذ عقود طويلة في إقامة بسويسرا، إلا أنه ظل متمسكا بزمام الحزب، مما جعل خصومه يلقبون الحزب بـ "حزب الفاكس" نتيجة لكثرة المراسلات بين الزعيم في "جنيف" و الأمانة العامة بالجزائر، و في كل مؤتمر للحزب يركّز الزعيم لعهدة جديدة. (سامي، 2016)

توفي "آيت أحمد" يوم 23 ديسمبر 2015 في مستشفى "لوزان" بسويسرا، عن عمر ناهز 89 سنة، ثم نقل جثمانه إلى الجزائر في 30 ديسمبر 2015.

إن استعمال المشروعية التاريخية للأشخاص كان من أجل الإبقاء عليهم في المسؤولية وعلى رأس القيادة الحزبية في كل الظروف و الأزمنة، مستندين في ذلك على عنصرى سبق الزمنى و أسبقية التأسيس، معتبرين أنفسهم وكلاء على

أحزابهم، و كل نقد أو توجيه هو بمثابة مساس بحقوق المؤسسين والمناضلين الأوائل، و هذا ما يمكن وصفه بخلود الزعامة، و لا تنتهي فترة حكمه إلا بعذر صحي أو بوفاته أوخلعه. (خروبي، 2018، ص 831)

و هذا يعود إلى إقصاء المعارضة السياسية عن مراكز القرار، بل عن حق المشاركة في صنع القرار، ثم إقصاء "الحرس القديم" للأجيال الشابة الجديدة عن المراكز المتقدمة في التراتبية الحزبية، و إجبارها على قضاء شبابها و كهولتها - و قسم من شيخوختها- في موقع القاعدة الحزبية، بل قل في موقع "الكومبارس" (الحشد) داخل المشهد الحزبي، مما يؤدي إلى التكلُّس و الجمود، و يؤدي إلى نزيف وانشقاقات في البيت الداخلي للحزب. (عبد الإله، 2007، ص 69)

إن مغادرة المواقع القيادية، يترتب بالأساس على الخلاف مع زعامة الحزب، و ليس عن حدوث تحولات في اتجاهات الأعضاء، و كأن المناصب الحزبية بمواقعها، عطايا و هبات، لا يجوز حيازتها و تداولها إلا من جانب أولئك الذين يحضون برضا الزعامة و مباركتها. (زهراء، 2017، ص ص 92، 93)

تمنح نصوص جبهة القوى الاشتراكية لرئيس الحزب "حسين آيت أحمد" صلاحيات واسعة، فالقانون الأساسي للحزب يمنح رئيس الحزب حق تعيين ثلث أعضاء اللجنة الوطنية التي تحضر المؤتمر (المادة 31)، و هو الذي يدعو إلى المؤتمر الوطني للحزب (المادة 31 من القانون نفسه)، كما يحق له تعيين هيئة استشارية دبلوماسية في الخارج، تقوم بتطبيق المهام التي يسندها إليها رئيس الحزب، كتمثيل الحزب في الخارج، و تأطير نشاط المناضلين المقيمين في الخارج. و تتمتع هذه الهيئة الاستشارية بجهاز إداري، تستعمله للتواصل مع الهيئات الوطنية للحزب في الجزائر، و أعضاء هذه الهيئة هم أعضاء في المجلس الوطني للحزب بحكم المنصب.

كما يمنحه النظام الداخلي للحزب حق تعيين الأمين العام لمدة عامين و يعمل بما خوله له رئيس الحزب، و يمكن حل الأمانة العامة من قبل الرئيس، أو تعديلها جزئيا أو كليا، حيث لجأ رئيس الحزب إلى تعيين دوري للأمين الأول للحزب لمدة 6 أشهر فقط قابلة للتجديد، خلال التسعينيات، مما أثار موجة استياء واستقالات بين الكوادر.

هذه الصلاحيات الكثيرة، و تسيير الحزب من بعيد، لا تعني شيئا في الواقع رغم أهميتها، إذا ما قورنت بالصلاحيات الفعلية الموجودة بين يدي رئيس الحزب، باعتباره شخصية وطنية تاريخية على رأس الحزب منذ تكوينه في السنة الأولى للاستقلال. (عبد الناصر، 2011، ص ص 25، 26)

حركة مجتمع السلم: خرجت إلى العلن في 11 نوفمبر 1988، حين أسست "جمعية الإرشاد و الإصلاح" على يد الشيخ "محفوظ نحناح"، (إسماعيل، 2009، ص 168) و المعتمدة رسميا في 10 سبتمبر 1989، (بوهند، 2013، ص 14) انتقلت إلى العمل السياسي تحت إسم "حركة المجتمع الإسلامي" "حماس"، (سليمان، 2013، ص 66) بوصفه حزبا سياسيا في 6 ديسمبر 1990، واضطرت الحركة إلى تكييف اسمها مع القانون المتعلق بالأحزاب السياسية لسنة 1997، بمقتضى دستور 1996، لتصبح "حركة مجتمع السلم" "حمس"، (ياسين، 2010، ص 110) و عارضت الحركة السلطة، و شاركت في مؤسساتها، ثم ائتلفت و تحالفت مع أحزاب الإدارة (FLN, RND)، (بوضياف، 2010، ص 74) حيث أثرت شخصية "نحناح" الزعيم المؤسس في عملية اتخاذ القرارات الحزبية و التي برزت في التحالفات التي كان يعقدها، ومع هذا فقد لقي كل الطاعة من جانب أغلب أعضاء حزبه. (جمال الدين، 2006، ص 148) كما شارك رئيس الحركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995، حيث أكد "محفوظ نحناح" بقوله: "مثلما رفضنا منحه المغالبة، رفضنا أيضا منحه الاستقالة، وغرس روح الانسحابية والفرار من المسؤولية الشرعية

و الأخلاقية و التاريخية، والذي تبناه تيار آخر تحت دعوى التعفف من السياسة و التنزه عن مفاتها و فنها، مما يجعل اللائكية و العلمانية تنتصر و تستولي على الكثير من نقاط التأثير و التوجيه". (بوضياف، 2010، ص 74) و شاركت الحركة في جل الانتخابات البرلمانية، و شاركت بوزراء في عدة حكومات. و تظهر هيمنة "نحاح" على عملية اتخاذ القرارات المهمة في الحزب بعد إعادة انتخابه في المؤتمر الثاني عام 1998 بكل الصلاحيات الواسعة، التي تضمن له السيطرة على هذه العملية، و صياغة الخط العام للحركة. (جمال الدين، 2006، ص ص 148، 149)

إن "السلطة الزعامية" المستمدة من القيم الأخوية و رعاية الأخ الأكبر بما يطلق عليه "الحزب-الجماعة"، و العمل كأسرة وبالتالي تختلف كثيرا عن السلطة الديكتاتورية، رغم أن كل منها من نمط السلطة الكارزمية، إلا أنها لا تؤمن خضوع القاعدة للقمة عن طريق القسر بشكل رئيسي، و إنما من خلال تنمية الطاعة المستمدة من جاذبية القيادة و أخلاقيتها و حسنها الكبير بالمسؤولية. فإذا ضعفت أو غابت هذه الشخصية الاستثنائية الجامعة، فكريا أو سياسيا، أو زعاماتيا، انقسم الحزب إلى زعامات لا حصر لها. (برهان، 2012)

لم يتغير "محفوظ نحاح" منذ التأسيس الرسمي للحزب، أو حتى منذ نشأة الجماعة في مرحلة السرية، و بقي رئيسا إلى أن توفي في 19 جويلية 2003 عن عمر ناهز 61 عاما، أي ما يقارب الأربعين سنة في قيادة الجماعة و الحركة في السر و العلن، و حوالي 13 سنة وحدها في قيادة الحركة منذ التأسيس الرسمي، و ما إن شغل منصب الرئاسة، حتى بدأت الصراعات، حيث عرف المؤتمر الثالث - أول مؤتمر بعد وفاة رئيس الحركة - عدة صراعات، (سامي، 2016) كون "محفوظ نحاح" ترك جيلا من القياديين يتشابه كثيرا في الكثير من الخصائص و المميزات، صعبت من إمكانية بروز قيادي متميز يلتف حوله الجميع، و يكون محل إجماع بين مجموعة الصف الثاني من القيادات التي وجدت نفسها فجأة على رأس الحركة، و داخل مؤسساتها دون تحضير. (عبد الناصر، 2011، ص 31) و بدأت بوادر الانقسام و الانشقاق، و عدم الرضا فيما بين قيادات الحركة، و رغم ذلك فقد خلفه "أبو جرة سلطاني" ليحدث بعد ذلك أول انشقاق داخل الحركة إلى قسمين، لتتوالى الانقسامات فيما بعد و تلاشت الطاعة و الولاء، و بدأت شعبيتها تتراجع، نظرا لما تحمله شخصية "نحاح" في نفوس المناضلين و غير المناضلين من قبول.

و ستظل "حركة مجتمع السلم" عالققة و سجينه زعيمها الشيخ "محفوظ نحاح"، (توازي، 2006، ص 164) كون عنصر الزعامة هو عنصر أساسي مكون للممارسة الحزبية الإسلامية الجزائرية، و لذا فإن أحد العوامل المفسرة لتراجع الأداء السياسي للأحزاب الإسلامية هو دخولها في مرحلة ما بعد الزعيم. و لذا فإن التحول الذي حدث في الأحزاب السياسية الإسلامية بعد انتفاء عنصر الزعامة بمعناه التقليدي داخلها جعلها تسير بمنطق الرئاسة و ليس بمنطق الزعامة، و على هذا الأساس فإن أي رئيس للحركة لا يمكن أن يفكر في السياسات المعقدة و طويلة الأمد، بل إنّه مطالب بالنتائج الآنية التي يحاسبه عليها مناضلوه. و هذا المنطق الجديد فرض على أي رئيس للحركة التعامل مع المكاسب المؤقتة المتعلقة بفترة رئاسته، و ليس بالمكاسب الدائمة المتعلقة بالتواجد السياسي و الاجتماعي للحركة. (حسين، 2015)

و يمكن استخلاص الممارسات السلبية لاحتكار السلطة من قبل شخص أو مجموعة أشخاص داخل الأحزاب السياسية الجزائرية من خلال تعميم نتائج النماذج المدروسة إلى:

- غياب معدلات دوران النخبة و استئثار القيادات بمواقع السلطة مع ضعف قنوات التجنيد و سيادة أساليب التركيبة والتعيين المغلفة بالانتخابات المحبوكة و علاقتها بالقرب و البعد من القادة الفعليين، والولاءات المنفعية و الجهوية و القرابية و ضعف الانتماء المؤسساتي للأحزاب، أضف أن أغلبية الأحزاب السياسية الجزائرية تجتمع على تركيبة الزعيم مؤسس الحزب للحفاظ على استمرارية الحزب وشعبيته المرتبطة بالأشخاص حيث صعود قيادات حزبية جديدة غير معروفة قد يؤدي إلى انتكاسات في الانتخابات وانكماش الحزب و تراجعها.

- غياب أو ضعف ثقافة الحوار الداخلي و عدم تقبل الرأي المخالف.

- التناقض الموجود بين النصوص و الممارسة داخل التنظيمات الحزبية.

- ضعف الثقافة الحزبية و النضال لدى جيل الشباب و انغلاق الأحزاب أمام الكثير من الفئات الاجتماعية الحية و محاولة استقطابها فقط في النشاط الموسمي للانتخابات.

- تأثير المستوى المعيشي و الثقافي للفئات الوسطى و ما دونها في المجتمع على الحياة السياسية.

و من الانعكاسات التي نتجت عن وجود هذه الممارسات في جل الأحزاب الجزائرية بما فيها أحزاب الدراسة هي: الانشقاقات الحزبية، وتفريخ أحزاب جديدة، التحول السياسي و الفساد السياسي خاصة فيما يخص المال الفاسد و شراء رؤوس القوائم الانتخابية و ضياع النخب الحزبية المثقفة... وغيرها مع دور النظام السياسي في تدعيم ذلك.

إن محاولة إسقاط نظرية "ميشلز" و "دورجيه" على واقع الممارسات الداخلية للأحزاب الجزائرية يتقاطع معها في تناسب و تشابه الطبيعة البشرية، و يختلف معه في اختلاف خصوصية الواقع الجزائري زمانا و مكانا فالرواسب التاريخية لمراحل نشأة الدولة الجزائرية من مخلفات وبقايا المرحلة الاستعمارية و طبيعة النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال و قوانينه و واقع ممارسات الناظرين فيه أثرت في تشكل السلطة و هيمنة القلة دون أدنى تنازل، و استمرار توارث هذا النمط بنفس الدهنيات و السلوكيات، دفعنا إلى ربط ديمقراطية الأحزاب بتحليل شامل و أوسع لا يتركز حلقها على الأحزاب فقط، بل بمدى تعبير عقلية و سلوكيات الفاعلين في النظام السياسي، و قبولهم لفكرة الديمقراطية و التداول السلمي على السلطة، و حتى المجتمع الذي لم ينشأ على الثقافة الديمقراطية، و الحرمان من ضرورات الحياة المادية و المعنوية التي جعلته حبيس التفكير في نفسه، إضافة إلى قنوطه في إمكانية التغيير و التحول و فقدان الثقة في الحكام و في كل ما له علاقة بالسياسة من خلال تراكمات ممارسات تجارب المراحل السابقة.

و لكن هذا لا يمنعنا من محاولة عرض بعض الاقتراحات عليها تقلل من حدة احتكار السلطة داخل الأحزاب والتي يجب أن تكون من جهة أخرى مقرونة بالإصلاح الفعلي للسلطة داخل النظام السياسي و الابتعاد عن الاحتكار والاستبداد، و من أهمها:

- المؤسسة و الابتعاد عن الفردية و التسلط بالرأي و القرار و العمل على إنجاح مشروع الحزب الدولة وليس مشروع الحزب الشخص مع التجديد الدوري للنخب و التداول على السلطة عبر الخيارات الانتخابية للقاعدة و التوزيع العادل والمتوازن للاختصاصات بين مختلف المستويات التنظيمية الضامن للمشاركة في إخراج القرار.

- إصلاح الإنسان من خلال منظومات تربوية و قانونية ممنهجة و فعلية.

- إعداد مؤسسات لتكوين الشباب سياسيا لتولي المناصب الحزبية و السياسية و توظيفه فعليا.

- إنشاء محاكم حزبية حيادية و موضوعية مع الفصل بين السلطات داخل المؤسسات الحزبية.

- الرقابة على التسيير المالي و تحديد أو تسقيف أيجور المتفرغين للعمل الحزبي و المحاسبة على النفقات من خلال حجم المداخيل. تفعيل دور الإعلام الخاص والعام و الحزبي في التوعية الصادقة الهادفة و ضبطه في خدمة المصلحة العامة مع ترشيد المال العام و إبعاد المؤسسة العسكرية عن توجيه الحياة السياسية و التحكم فيها.
- تحسين المستوى المعيشي و الثقافي للمجتمع لإنعاش الحياة السياسية.

خاتمة:

إن الديمقراطية الشكلية للنظام السياسي و رواسب الأحادية الحزبية و حتى النموذج الاستعماري للممارسات السياسية في الجزائر، كانت كلها عوامل أثرت على ديكور البيوت الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية، مما جعلها هي الأخرى تحذو حذو الأشكال السابقة، إماً خوفاً من الانفتاح، أو تطبُّعاً ترسَّخ في سلوكياتها. و حتى المجتمع الجزائري بانسحابه من المشاركة السياسية ساهم في استمرار هذه الممارسات، من خلال انتظار مبادرة التغيير من النخب و لعب دور المتفرج. أن الممارسة السياسية إذا لم يضبطها الضمير و الأخلاق فإن الالتزام بما يجب أن يكون ينتفي و يحل محله الأنانية و خدمة المصالح الشخصية لمحتري السياسة، و عدم احترام القوانين و الأنظمة الداخلية للأحزاب و التلاعب بمشاعر الأتباع لأجل الخضوع و الطاعة و التبعية، و بذلك من لم يلتزم بمؤسسات و قوانين و قرارات الحزب فأثى له أن يلتزم بمؤسسات و قوانين و قرارات الدولة في حالة وصوله إلى الحكم، و من لم يحترم الرأي المخالف داخل الحزب و الإصغاء له و تقديره، فكيف يكون له احترام و تقدير الأحزاب المعارضة إذا كانت سلطة الدولة بيده. هذه الممارسات ترتبت عنها تداعيات و انعكاسات عادت سلباً على مؤسسات الأحزاب و الدولة مما يجعلها تتراوح مكانها و تنهوى نحو السقوط في وحل التخلف و التبعية.

كما أن عزل الحزب عن الهيئات الجماهيرية النشطة و المتنوعة (جمعيات، نقابات، منظمات طلابية...)، و التي تعتبر مشاتل لتكوين الإطارات الشبانية من خلال نصوص القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية في الجزائر في الباب الثالث، الفصل الثاني، القسم الثالث، المادة 50، التي نصت على أنه: «لا يمكن أن يكون للحزب السياسي ارتباط عضوي أو تبعية أو رقابي مع نقابة أو جمعية أو منظمة أخرى ليس لها طابع سياسي.» (الجريدة الرسمية، 2012، ص 15) أدى إلى حرمانه من انتقال القيادات المتمرسه إليه، و تجديد دماء نخبه، فكما يشيخ الأفراد و تنضب أفكارهم تشيخ النخب و النظم و تفقد حيويتها و قدرتها على المبادرة، و من ثمَّ القدرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة في المجتمع. (على الدين، 2014، ص 14)

قائمة المراجع:

- 1- أحمد سمير أحمد ناصر، الالتزام الحزبي و الحياة النيابية. رسالة دكتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، (د، ت).
- 2- أميرة مصطفى، مفهوم و خصائص النخبة السياسية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية. <https://democraticac.de/?p=61677> تاريخ التصفح يوم 20/06/2021 الساعة 11:00.
- 3- الأمين سويقات، الانشقاقات الحزبية في الجزائر و المغرب - دراسة في الأسباب و التحليلات-. مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، جوان 2016، ص ص 197، 213.

- 4- إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
- 5- القانون العضوي رقم 04-12، المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في 15 جانفي 2012.
- 6- بوروي زكرياء، النخبة السياسية و الانتقال الديمقراطي - دراسة حالة الجزائر- . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الرشادة و الديمقراطية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
- 7- برهان غليون، الديمقراطية في المجتمع. arabfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageld/837 تم التصفح يوم الأربعاء 2012/01/25، على الساعة 15:27
- 8- جلال بوعاتي، الاستقلالية و الانسحاب لتعليل رفضهم أوضاع أحزابهم: زلازل داخلية تهز أركان أحزاب المعارضة. الخبر 2016/01/15. www.elkhabar.com/press/article/98494 تم التصفح يوم الإثنين 20 جويلية 2020 الساعة 13 :00
- 9- جمال الدين بن عمير، إشكالية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.
- 10- وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية، دراسة في أنماط التنظيم و إدارة الخلاف و صنع القرار. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.
- 11- زهراء زرقين، مظاهرات الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية من خلال النصوص التنظيمية - تحليل مضمون القانون الأساسي والنظام الداخلي (FLN, MSP, RCD)-. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، جوان 2017، ص ص 83 - 94.
- 12- زيدان زبيخة، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة.
- 13- حسيبة غارو، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة - دراسة حالة الجزائر من 1997-2007. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية و علاقات دولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.
- 14- حسين بلخيرات، الأداء السياسي للأحزاب الإسلامية في فترة بوتفليقة: رؤية تحليلية. في 2015/07/24.
- الأداء - السياسي - للأحزاب - الإسلامية - في - ف [https://houcinebelkhirat.wordpress.com/...](https://houcinebelkhirat.wordpress.com/) تم التصفح يوم 2020/03/20 الساعة 30: 15.
- 15- ياسين ريوح، الأحزاب السياسية في الجزائر(التطور و التنظيم). دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2010.
- 16- لحسن مجعرو، الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المغربية، -الاتحاد الاشتراكي نموذجاً- . رسالة شهادة الدراسات المعمقة، وحدة علم السياسة و القانون الدستوري، كلية العلوم القانونية الاقتصادية و الاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط سنة 2000.

- 17- محمد نبيل الشيمي، النخبة و تأثيرها في تكوين و استقرار المجتمعات و تشكيل نسق الحكم و الفكر. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية. <https://democraticac.de/?p=26489> تاريخ التصفح يوم 20/06/2021 الساعة 11:00.
- 18- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياها. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية باين عكنون، (د،ت،ن).
- 19- محمد سليمان، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة - نموذج حركة حماس الجزائرية - . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الحركات الوطنية و تشكيلات الدول في الجزائر و بلدان المغرب، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013.
- 20- محمد بوضياف، الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر - دراسة تحليلية نقدية - . دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2010.
- 21- محمد بوضياف، النظام السياسي الجزائري في ظل خيارات المصالحة الوطنية: التطورات و المشاهد المحتملة. المجلة العربية للعلوم السياسية، الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 29، شتاء 2011.
- 22- محمد هناد، الجزائر: الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية. مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، السنة الخامسة، العدد 17، جانفي 2005.
- 23- منال كواش، الديمقراطية داخل حزب جبهة التحرير الوطني منذ 1989: دراسة تحليلية في واقع الممارسة السياسية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة و رقلة، عدد خاص جوان 2018، ص ص 343 - 355.
- 24- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية - دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 - 2008). أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2009.
- 25- مورييس دوفرجه، علم اجتماع السياسة. ترجمة: سليم حداد، ط2 المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2001.
- 26- مورييس ديفرجيه، الأحزاب السياسية. ترجمة: علي مقلد، عبد المحسن سعد، شركة الأمل للطباعة و النشر، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة، القاهرة، مصر، 2011.
- 27- صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978، السلطة - المؤسسات - الاقتصاد والسياسة - الأيديولوجية. ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.
- 28- عبد الإله بلقزيز، السلطة و المعارضة المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب). ط 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، 2007.
- 29- عبد الكريم قواسمية، الثورة الجزائرية و مسألة بناء الدولة ما بين (1962 - 1978). أطروحة دكتوراه (ل.م.د)، تخصص تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018.

- 30- عبد الناصر جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي و تحديات المستقبل. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 30، ربيع 2011، ص ص 9 – 49.
- 31- عبد النور ناجي، *تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي - دراسة تطبيقية في الجزائر* - . دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.
- 32- عبد العالي دبله، *الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد و المجتمع و السياسة*. ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.
- 33- عبد القادر مشري، *الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية*. ط1، القبة الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2010.
- 34- على الدين هلال، *النخبة السياسية بين مطرقة العولة و سندان الديمقراطية*. *مجلة الديمقراطية*، السنة الرابعة عشرة، العدد 53، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، جانفي 2014، ص ص 09 – 17.
- 35- سامي سي يوسف، *رؤساء الأحزاب في الجزائر "اهنا يموت قاسي"* ennaharonline.com تم التصفح يوم 2016/03/15. على الساعة 10:30
- 36- خالد بوهند، *الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟*. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 37، شتاء 2013، ص ص 9 – 27.
- 37- خالد توازي، *الظاهرة الحزبية في الجزائر*. رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006.
- 38- خميس حزام والي، *إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر*. ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نوفمبر 2008.
- 39- خروبي بزاره عمر، *إشكالية ترسيخ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي*. *مجلة العلوم القانونية و السياسية*، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018، ص ص 824 – 837.
- 40- شوميليه - جاندر و كورفوازيه، *مدخل إلى علم الاجتماع السياسي*. ترجمة : د إسماعيل الغزال، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1988.
- 41- Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier maghreb, Algérie engagements sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance 1830 – 1962, sous la direction de René Gallissot, Editions Barzakh, Alger, 2007.